التعليم والحراك الاجتماعى في مصر (١٩٥٢- ١٩٧٠)
رؤية تحليلية مع التركيز على انطلاقة المرأة

إعداد

أ.د/ نادية يوسف جمال الدين
أستاذ أصول التربية – جامعة القاهرة

التعليم والحراك الاجتماعى في مصر (١٩٥٢– ١٩٧٠)
رؤية تحليلية مع التركيز على انطلاقة المرأة

أ.د/ نادية يوسف جمال الدين *

مستخلص البحث:

للتعليم في مصر قصة طويلة تعبر عن تطلع شعبها للارتقاء والتقدم؛ فنظام التعليم الوطني مهما مرت به من ظروف يمكن النظر إليه على أنه كائن حي وحصاد صعوبات كفاح منسي ومعارك ممتدة منذ زمان طويل؛ فرؤية أبناء مصر للتعليم كانت وماتزال تراه أنه مفيد بل وسيلة للحراك الاجتماعي وأيضًا أساسي بالنسبة لتحسين رؤية العالم لمصر. ولعل أفضل ما يمكن أن نبدأ به هنا هو تلك المرحلة التي شهدت فيها البلاد تغيرًا واضحًا للاهتمام به والتعامل معه وأيضًا علاقته وتأثيره في المجتمع بكل نظمه والإنسان أساسًا.

وتبدأ مرحلة التحول هذه مع الاتجاة إلى نقل نظم التعليم الغربية الحديثة تلبية لطموحات **حاكم قوي** أراد منه أن يكون وسيلة لتحقيق رؤيته من أجل بناء جيش قوي يمكنه من التوسع والانطلاق خارج حدود مصر؛ فهدف الحاكم واضح ومحدد من ذلك التعليم الذي يخضع لسيطرته وكما يمكن أن يساعده في مواجهة القوى الداخلية المناوئة له ألا وهم كبار المتعلمين والعلماء من شيوخ الأزهر الشريف والذين كانوا يمثلون الصفوة المتعلمة والقيادة الوطنية الواعية حينئذ والتي لم يستطع أن يقصيهم مثلما أمكنه إقصاء المماليك.

جاء **محمد علي** إلى مصر واليًا من قبل السلطان العثماني فتولى أمورها ١٨٠٥– ١٨٤٩ ونتيجة لما رآه من تقدم عسكري تجلى في حملة نابليون بونابرت على مصر ١٧٩٨ – ١٨٠١ مما أثر في توجهاته؛ حيث كان من نتائجها **صدمة ثقافية إيجابية** عند محمد علي والدوائر المعاونة له مما ترتب عليه التحول إلى النموذج الغربي للتعليم. فقد كان الأزهر بمثابة وزارة التعليم والثقافة في مصر حتى عام ١٨٠٠ (Vatikiotis, 1969, 92).

ويعتبر محمد علي باشا والى مصر تاريخيًا **أبو التعليم الحديث على النمط الأوروبي** في مصر وربما كانت أهمية البداية بتجربة التعليم في عصره لما يراه البعض (Ibrahim, 2010) من أن النقل للتعليم عن الغرب والذي بدأ في عهده واجهته صعوبات فيما بعد وفي

* **أ.د/ نادية يوسف جمال الدين:** أستاذ أصول التربية – جامعة القاهرة.

هذا تأكيد للرؤية التي يحمل مضمونها أن الاهتمام بالتعليم ومتطلباته وآثاره أيضًا إنما هي في حاجة إلى **رجال دولة أقوياء** فبدون التعليم الحديث الذي أدخله محمد علي ما كانت النهضة التعليمية التي تجددت فيما بعد ١٩٥٢ وما بعدها قد بدأت . كان هدفه تكوين جيش قوي وقد تطلب هذا جنودا مختلفين عما كان من المألوف تواجدهم في مصر من المماليك ومن حولهم. ولتحقيق أهدافه كان الاتجاة إلى التعليم ولكن على النموذج الأوروبي الذي شد إهتمامه فبدأ بإرسال البعثات إلى الخارج ١٨١٣/١٨٠٩ وأيضًا إنشاء المدارس العسكرية ١٨١١ المختلفة التي اختار طلابها من أبناء غير المصريين المحيطين به ثم من أبناء المصريين. ومحمد على والحالة هذه حين تحوله الى نقل التعليم الحديث من الغرب ولأنه كان متعجلا للحصول علي نتائج سريعه لتحقيق أهدافه فقد **بدأ من أعلى إلى أسفل؛** فقد بدأ بالتعليم العالى أى من أعلى السلم التعليمى وليس من بدايته مثله فى هذا مثل من يبدأ طريقه بالجرى قبل أن يتعلم المشى.وهذا يوضح أن هدفه من التعليم لم يكن القاعده العريضه من أبناء مصر ولكن تعليم من يعدهم لتحقيق أهدافه التوسعيه.

معنى ما سبق أن التعليم الحديث بنقله إلى مصر أحدث نقلة حضارية مطلوبة ولكنه حمل معه ملامح أخرى جعلت من قصة هذا التعليم الحديث وحتى الآن قصة صراع لم يهدأ في مصر يعبرعن تطلع شعبها للإرتقاء والتقدم. **صراع سلمي أخلاقي إنساني من أجل التعليم والتنوير**، صراع من أجل أن يحصل المصري على ما يصبو إليه من حقوق أساسها التعليم؛ فقد كان من وجهة نظره وحتى الآن **سلاح** يمكنه مع تغير الزمان من الحياة الكريمة له ولأبنائه .لقد فتح التعليم الحديث الأبواب أمام وجود مؤسسات تعليمية أتاحت لبعض المصريين الإرتقاء والتميز وتقلد الوظائف العليا مثل رفاعه رافع الطهطاوي (١٨٠١–١٨٧٣) وعلي مبارك (١٨٢٤–١٨٩٣)، وغيرهما فكانوا مثالا يقتدى كما كانوا مرشدين لطريق التعليم والنهضة مخلصين.

ومن هنا كان لابد من معاودة النظر فيما هو موجود ومتاح أمام المصريين؛ حيث توفرت الكتاتيب بالإضافة إلى التعليم الديني في المساجد الكبرى والتي تتوج بتلقي العلم بالأزهر الشريف، كان تعليم ديني وكان أيضًا متاحا لمن يملك الوقت للتفرغ للحصول عليه دون مقابل مادي. وقد كان هذا هو السائد؛ فمؤسسات التعليم المرتبطه بتعليم الدين في مصر واستمر وربما لفترات طويلة حتى القرن العشرين حرصت على ان تكون متاحة أمام الجميع دون مقابل مادى. أما المدارس العليا التي أنشأها محمد علي فكانت مدارس ذات طبيعة مختلفه ولخدمة اهداف مختلفة أيضا فهى عسكرية أساس فى البدايه لتخريج الجنود وتطلب هذا التوسع في إنشاء مدارس عليا أخرى لها تخصصاتها التي تستكمل متطلبات الجيش مثل

الزراعة والهندسة والطب من عام١٨٢٢/ ١٨٢٧ أما مدرسة الألسن فكانت ١٨٣٧ وغيرها. وإذا كانت البداية بالمدارس العليا إلا أن هذا تطلب نوعية مختلفة من المتعلمين يمكنهم تلبية متطلبات إعداد متخصصين فى القتال وليس علوم الدين واللغة التى كانت هى العمود الفقرى للتعليم فى تلك الآونه إذ كان مستوى الطلاب الوافدين من المؤسسات الدينية القائمة غير ملائم لما يتعلمونه؛ فكان الإتجاه لإنشاء مدرستين ثانويتن لإمداد هذه المدارس العليا بالطلاب ١٨١٨ ثم كان التوجه لإنشاء المدارس الابتدائية ١٨٣٦.

هذا **التحول** عن نمط التعليم الديني في مصركان يحمل في طياته **استبعاد فئة إجتماعية** من المصريين هي التي قادت المجتمع لزمان طويل أي المشايخ الذين تعلموا في الأزهر والمساجد الكبرى وفي المقابل **أتاح هذا الفرصة** لأبناء المحيطين للحاكم أولاً وأبناء القادرين من المصريين ثم إمتدت الفرصة لغيرهم لأن يساهموا في التحول التعليمي الحادث في المجتمع المصري . ومع نجاح محمد علي في الاستفادة من جنوده الذين تعلموا على النمط الحديث ونجاحه في التوسع خارج حدود مصر إلا أن الدول الغربية الاستعمارية كانت له بالمرصاد فحاصروه وأعادوه إلى حدود مصر حاكمًا لها أما إبنه إبراهيم فكان له حكم الجزيره العربيه طوال حياته فقط فكانت معاهده لندن الأولى ١٨٤٠ فالثانية ١٨٤٢ . وهنا تراخت رغبته بالتوسع في التعليم مع تراجع المطلوب من الجيش وما إن جاء عام ١٨٤٨ إلا وكانت في مصر مدرسة واحدة تم جمع من تبقى من الطلاب في المدارس المختلفة بها ألا وهي المدرسة المفروزة. فالهدف من نقل التعليم العسكري والمدني الغربي لم يكن خالصًا من اجل إحداث تقدم أو تغيير في المجتمع المصري بقدرما **كان لخدمة أهداف الحاكم وطموحاته** وحين حوصرت الأهداف والطموحات تراجع لداخل الحدود وتراجعت معه الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها من خلال مؤسسات التعليم الحديث.

ومع كل هذا يمكن القول أن نقل نظام التعليم الغربي الحديث والذي كان متبعًا في الدول السابقة في مجال الصناعة والعلم وتطبيقاته والتي ارتكزت عليه الصناعات كثيفة الإنتاج بكل ما كان لهذا من آثار إقتصادية وأيضًا تعليمية وما ارتبط بهذا من توسع الدول الاستعمارية خارج حدودها بحثًا عن أسواق لتصريف صناعاتها ذات الإنتاج الكثيف بعد الثورة الصناعية الأولى ونهبًا للمادة الخام من الدول المستعمرة؛ فإن هذا كان له آثاره الايجابية على المجتمع المصري. كما يمكن القول أن جذور الآثار السلبية ما تزال لها وجود حتى الآن ومنها على سبيل المثال إزدواجية التعليم بين مدني حديث وآخر ديني تقليدي. أما أخطر ما يمكن التوقف أمامه هنا فهو ما ترتب عليه من **بزوغ طبقية تعليمية واستمرارها** في مصر وتتضح هذه الطبقية في(Ibrahim, 2010) :

- المدارس التي وجدت في المدن الكبرى والمدارس العليا وكان طلابها هم من يمكن تسميتهم أبناء الطبقة الوسطى المصرية،
- الكتاتيب في القرى للفقراء،
- مدارس للارساليات الغربية التي ضمت مع أبناء الأجانب أبناء الصفوة من المصريين وكانت موزعة في أماكن متعدده بمصر.

التعليم الحديث والتمايز في المجتمع المصري:

يمكن القول أن السلطة استمرت في الانسحاب من أيدي علماء الأزهر أي رموز التعليم الديني لتنتقل إلى فئات أخرى من أبناء المصريين واستمر هذا التحول في التعليم مع ما جاء به من تغيرات اقتصادية وتحول اجتماعي وإعتبر البعض (Ibrahim, 2010) أن التمايز الطبقي في التعليم في مصر مستمر منذ أيام الخديوي اسماعيل وحتى الآن وفي هذا إشارة أيضًا توضح **بداية العلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعي في مصر** فقد شهد التعليم حركة إصلاح قوية قادها رائد التعليم فى مصرعلى مبارك ففي عام ١٨٦٨ وبعد تأسيس مجلس النواب أصبح التعليم حق لأبناء المصريين وعلى الحكومة مسؤولية التوسع فيه ويتضح هذا في لائحة رجب ١٨٨٠؛ حيث تم إنشاء مدارس المدن الصغيرة والقرى، ومع هذا التوسع إلا أن مدارس المدن كانت تعلم المواد الأساسية أي (القراءة والكتابة والحساب) ومعها تعليم لغة أجنبية . أما الكتاتيب في القرى فلم تكن تقدم إلا المواد الأساسية. **تم هذا التوسع رغم الميزانية القليلة والمديونية الخارجية.** ويمكن القول بأن النتائج التعليمية والثقافية لم تظهر في عصر محمد ولكنها احتاجت إلى فترة زمنية حتى ظهرت ثمارها في حكم الخديوي اسماعيل والذي استمر من عام ١٨٦٣إلى عام١٨٧٩. **ويرى هيوارث دن** (Heyworth-Dunne, 1939) أن الامتحانات أيام الخديوي إسماعيل كانت فرصة للسعادة والبهجة إلا أن هذه السعادة لم تدم فيما تلى فترة حكمة وسيطرة الاحتلال البريطاني على مقاليد الأمور في البلاد ١٨٨٢/١٩٣٦.

والخلاصة هنا أن النقل عن الغرب كان سمة أساسية ميزت التعليم المدني الحديث حتى مجئي البريطانيون١٨٨٢، واحتلال مصر فسيطروا برجالهم على المواقع المدنية المختلفة للتعليم، واشتهر من بينهم إلى جانب اللورد كرومر مستشار التعليم دانلوب. وكان تحكم سلطة الاحتلال شديدا فقد كان لا يتيحه إلا لأبناء القادرين الذين يمكنهم الالتحاق به ويمنعه عمن لا يملك. وفيما يتعلق بالتعليم ونظامه فقد وجدت عديد من الإجراءات التي فرضت لأول مرة على التعليم المدني بعيدًا عن التعليم الدينى حيث (Radwan, 1951):

- فرضت المصروفات الدراسية لأول مرة في مصر،

- أصبحت اللغة الإنجليزية هي لغة التعليم في المدارس مع منع التدريس باللغة العربية،
- تم نقل نظام الامتحانات البريطاني وتطبيقه في مجال نقل التلاميذ من مرحلة لمرحلة وأصبح منح الشهادات لإتمام الدراسة معروفًا،
- استخدمت الامتحانات لتخويف التلاميذ ولإبقائهم في فصولهم للإعادة أكثر من سنة.
- استخدمت شهادات إتمام الدراسة كوسيلة للحصول على وظيفة حكومية.

ويتضح من اهتمام سياسة الاستعمار البريطاني بالامتحانات أنها يمكن أن تؤدي إلى تكوين الصفوة فالامتحانات أساسًا فيما يرى البعض لها وظائف ثلاث(Slowey, 2016, 1,2):

- **الوظيفة التحويلية:** وترتبط بالتنمية الشخصية وتحسين معرفة الفردومهاراته تحقيق الفهم الاجتماعي وتوسيع فرص الحياة،
- **الوظيفة الانتقائية:** وترتبط بدور التعليم في الانتقاء ومعاودة إنتاج الصفوة،
- **الوظيفة الاقتصادية:** ترتبط بتلبية حاجات المجتمع المتغيرة وإكساب الفرد المهارات الجديدة والمطلوبة في سوق العمل.

ومع كل هذا ظهر في مصر **الحركات التنويرية** وكان من حصاد القرن التاسع عشر والعقود التالية له من القرن العشرين ومحاولات الاهتمام التعليم المتراكمة والمتقطعة أن تكونت حركة من المصريين المستنيرين الذين رأوا في ضرورة السعى المستمر والعمل من أجل التعليم الحديث واستمراره وتمكين أبناء الوطن وتوسيع دائرته وإتاحته ما أمكن. فوجدت جماعة من المصريين تدعو إلى **إنشاء جامعة** على غرار الجامعات الغربية وكانت الدعوة والتي تبنتها الأميرة فاطمة إبنة الخديوي اسماعيل التى تبرعت بمجوهراتها وساندها كثير من المصلحين الذي تبرع بعضهم بأرض الجامعة التي أقيمت عليها هذة الجامعة المأموله بالجيزه وتبرع آخرون بالمال؛ فكان افتتاح الجامعة الأهلية في مصر عام ١٩٠٨ ورغم أن الحرب العالمية الأولى لم تتح لها الانطلاق إلا أن بزوغ فكرة الجامعة واستمرارها وتصدي رجالات مصر المصلحين للتدريس فيها يعتبر نقلة نوعية وعزز من وجود التعليم المدني الحديث في مصر. وقد كان لثورة ١٩١٩ والتي كان من أهم ملامحها في ذلك الوقت **مشاركة المرأة لأول مرة في مصر** بقيادة هدى شعرواوي دور بارز. جاءت الاسانيد الدستورية التي تنص **على مجانية التعليم** وكفالة الدولة لها بإعتباره من مسؤولياتها ومن مناط سيادتها في أول دستور لمصر وهو دستور ١٩٢٣ **ثم قانون التعليم الالزامي** ١٩٢٤ بأن الدولة مسؤولة عن التعليم الشعبي الإلزامي بالمجان. ونجح **الدكتور طه حسين** في إقناع حكومة الوفد في العام الدراسي ١٩٤٣ /١٩٤٤ إبان وزارة **نجيب الهلالي باشا** بالعوده للمجانيه التى كانت سمة من سمات التعليم فى مصر حتى الاحتلال البريطانى لمصر بجعل التعليم المدنى الأولي والإلزامي دون مصروفات،

وليعقبها إلغاء المصروفات في المرحلة الثانوية في العام الدراسي ١٩٥٠/١٩٥١ في وزارة الدكتور طه حسين، وهكذا توالت **سياسة إلغاء المصروفات الدراسيه إستجابة للحركات الوطنية والاجتماعية** التي شهدتها معارك الاستقلال ومطالب النهضة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية بعد أن كان التعليم الثانوي والجامعي في مصر قاصرًا على الطبقة الوسطى وخاصة شرائحها المتوسطة والعليا ورغم كل القيود الماديه أخذت أعداد طلاب الجامعات في الزيادة مع نهاية الثلاثينات والنمو التدريجي للطبقة الوسطى.

ويمكن تفسير أهمية مجانية التعليم هنا في إطار التناقص المستمر في القدرات المالية للسكان والمزيد منهم على الوفاء بإحتياجات المواطن الحياتية والذي يتعذر عليه أن يضيف إليها إحتياجاته في تعليم أبنائه. ومن خلال هاتين الصورتين؛ صورة الأحوال التعليمية والأوضاع الإجتماعية والاقتصادية لمختلف شرائح المجتمع يتضح بجلاء أن أي مساس بحق المجانية سوف يؤدي إلى تعليم للصفوة ولصفوة الصفوة من أبناء القادرين على تحمل التكاليف الباهظة لمراحل التعليم وبذلك سوف تتوقفأو تتدهور حركة التوسع والتطوير لمسيرة التعليم.

ومعنى هذا أن إلغاء المجانية فترة الاحتلال البريطاني كان إلغاء لحق التعليم لكل مواطن في مصر، فالمجانية حين الحديث عنها لاتعني أن التعليم بلا مقابل تمامًا ولكنها تعني إزالة الحاجز المادي لأن إزالة الحاجز المادي يعني أن المجانية تقدم ما يمكن تسميته ببدل الوقت الضائع على التلميذ بلا عمل كان يمكن أن يعود عليه بعائد مادي، ومن ثم فالتفرغ للتعليم يستحق أن يتعلم التلميذ بلا مقابل لأن هذا من حقه كمواطن وخاصة في المراحل الأولى وقد كان هذا مناسبًا تمام المناسبة لمصر في تلك الفترة حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ لأن الأطفال كانوا يستغلون في أعمال الحقل والورش الصغرى وكذلك البنات في الخدمة في المنازل. فاللامساواة في مصر تركزت دومًا على اللامساواة في امتلاك الأرض والقطاع الزراعي وكان عمال التراحيل من الفئات المعروفة فى القرى.

مما سبق يمكن القول أنه ما تزال آثار هذه السياسة التعليمية بكل ما فيها من أفكار تحاصر الراغبين في التعليم وتحول بين بعضهم والحصول على وظيفة، وتجعلهم يتصورون أو يربطون ما بين الشهادة والوظيفة الحكومية، وهذا يعني أن **الرؤية العامة لدى المصريين عن التعليم هي أنه من أجل الحصول على الشهادة والشهادة تعني وظيفة حكومية** وأيضًا موقعًا إجتماعيًا متميزًا. وإن كان البعض (Ibrahim, 2010) يرى أن الخوف من الامتحانات وما تحمله من نتائج تحول إلى **حالة نفسية** نظرًا لصعوبة النجاح في الحصول عليها، واذا كانت السياسة البريطانية رفعت من مستوى الطموح لدى الفقراء بالنسبة لأهمية التعليم ودوره في الارتقاء المهني والاجتماعي حين أسست فكرة الربط بين النجاح في الامتحانات والشهادة

الدراسية والوظيفة الحكومية إلا أنه ونتيجة للاعتماد على الامتحانات بكل ما يميزها من قسوة بالإضافه إلى فرض مصروفات دراسية لا طاقة لهم بها فقد رأوا أنه لا أمل لأبنائهم في الالتحاق بالمدارس الحديثة مما أدى إما للعودة إلى الكتاتيب والمساجد الكبرى أو الانصراف عن التعليم نهائيًا لتحوله إلى حلم بعيد المنال.

الثورة وإصلاحاتها الهيكلية وآثارها على الحراك الاجتماعي:

كان من المنطقي أن هؤلاء **الضباط الأحرار** الذين كانوا ممن أتيح لهم التعليم في الثلاثينات نتيجة الحركات الدستورية والوطنية والتنويرية في مصر؛ حيث التحق كثير منهم بالكليات العسكرية التي فتحت أبوابهم لأبناء المصريين الذين شاركوا فيما بعد في حرب فلسطسن عام ١٩٤٨؛ والتي دفعت بهم ظروف هذه الحرب إلى تبني **رؤية من أجل تغيير الواقع المصري** فكانت ثورة ١٩٥٢ وحين تمكن قادتها من مقاليد الأمور كان لابد من الاهتمام بالفئات المطحونة من الشعب في محاولة لتغيير البنية الاقتصادية الأساسية وتهيئة الوطن لإجراء تعديلات وتغييرات أوسع في المجالات السياسية والاجتماعية وتبنيهم لمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية فقد تعددت الصور التي حققت بها الثورة هذه العدالة، ومنها توزيع الثروات ما بين الناس فكانت البداية بقانون الإصلاح الزراعي والذي جاء بعد ثلاثة شهور من قيام الثورة ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ هو أول قرار لتهيئة المناخ لتبدأ حركة قوية في المجتمع المصري تتجه نحو توسيع الفرص أمام المصريين لتحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية بل وتحقيق العداله الاجتماعية الذى يعتبر الركيزة الأساسية لبقية الإصلاحات التي تطلبتها التغييرات الجوهرية التالية.

لقد كان اليقين لدى من قاموا بالثورة أن التعليم هو أساس الترقي وتطور المجتمع، ذلك لأن الهدف من التعليم أساسا وكما يرى البعض (Bélanger,2015**) لابد أن يرتكز أولاً على دعم تنمية الفرد وما يتضمنه هذا من حراك اجتماعية و الذى يتحقق من خلال إتاحة التعليم لأكبر عدد ممكن وبجودة وذلك من أجل:**

- التطبيع الاجتماعي والانتقاء من أجل المكاسب الاجتماعية والاقتصادية،
- تكوين رأس المال الثقافي،
- الإعداد من أجل تكوين رأس المال الاقتصادي،

ولذا فالإهتمام عالميًا موجه إلى السياسات الوطنية والتوسع في التعليم وجودته وخاصة التعليم العالي من أجل تعليم الاطفال واستمرار التعلم للشباب والكبار.

معنى هذا أن ما شهده تحويل التعليم في مصر في فترة محمد علي إلى تعليم مدني حديث كان له هدفًا محددًا ألا وهو تحقيق طموحات الحاكم كما سبقت الاشارة لتكوين جيش

قوي يسمح له بالتوسع وليس تنمية الفرد وتحقيق مستويات اجتماعية واقتصادية تتلائم مع متطلبات المرحلة التاريخية في ذلك الوقت والتي اكتسحت العالم الغربي نتيجة للثورة الصناعية الأولى. ومن هنا يمكن النظر إلى ما حدث في التعليم في مصر بعد ثورة ١٩٥٢ حيث كانت البداية بتمهيد الأرض اقتصاديًا واجتماعيًا بتفتيت الإقطاع الزراعي فكان الهدف هو تحقيق مبادئ الثورة الست ومن أهمها تحقيق العدالة الاجتماعية فكانت البداية بالطبقة العاملة المطحونة التي عانت أشد المعاناة من فقدان مبدأ العدالة الاجتماعية ومن ثم كانت دعوة الرئيس جمال عبد الناصر"أن أرفع رأسك يا أخي فقد انتهي عهد الاستعباد". فقد اتسم البناء الطبقي في المجتمع المصري قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بتركز الثروة والسلطة في يد فئة قليلة وهو ما كان يعبر عنة الرئيس عبد الناصر بأنة "**مجتمع النصف في المائة**" أي أن النسبة التي تضع يدها على ثروة مصر وتملك النفوذ السياسي فيها كانت لا تتجاوز النصف في المائة (أمين، ٢٠٠٩، ٤٦)؛ حيث استطاعت طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية أن تسيطر على مقتضيات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد؛ فاقتصر دور الحكومة في ظل سيطرة هذه الطبقة على القيام بدور الحارس الليلي الذي يسهر لحماية مصالح هذه الطبقة. ووافق ذلك الفكر الليبرالي في هذه الفترة كما اعتبرت الأحزاب السياسية أيضا وسيلة أخرى من وسائل التعبير عن مصالح هذه الطبقة(الدسوقي، ٢٠٠٧، ٢٨٩-٢٩٣).

وامتد تأثير طبقة كبار الملاك لتقف في مواجهة أي محاولة للتغيير الاجتماعي ويؤكد هذا مواقفها من المسائل الاجتماعية المختلفة كمسألة الإلزام في التعليم؛حيث اعتبرت هذه الطبقة أن تعليم أبناء الفقراء خطر إجتماعي يهدد مصالحها لأنه سيدفعهم لتعرف الواقع الاجتماعي ومن ثم خلق بذور ثورة لمحاولة تغييره(الدسوقي، ٢٠٠٧، ٢٧٤-٢٧٦).

ويتضح نظرة الثورة للتعليم بإعتباره تحول النظام الاجتماعي إلى إتجاه أكثر عدلاً أو مساواة ويحول مصر بل والإقليم كله إلى قوة إقتصادية وسياسية. ولعل هذه الرؤية للتعليم تظهر سريعًا في توحيد نظام للتعليم الابتدائي عام ١٩٥٣؛ حيث ألغيت المدارس الأولية وتم إنشاء المدارس الابتدائية وجعلها إلزامية وبالمجان لكل طفل من سن ٦- ١٢ . وهذا القانون فى حد ذاته يوضح اتجاه الثورة ورؤيتها للتعليم من أنه أساسا للقاعده العريضه؛ لأبناء الشعب أى القاعده الأساسيه العريضة للمجتمع. أى أن بداية العداله الإجتماعيه انطلقت من البعد الاقتصادى فكان إصدار قانون الإصلاح الزراعى الذى استتبعه البدء بالتعليم الإلزامى أى من بداية السلم التعليمى وليس من أعلاه كما كان الحال فى سياسة محمد على التعليميه. **وبعد دحر العدوان الثلاثي ١٩٥٦ ونتائجه المؤكده على إلتفاف المصريين حول الثورة** تأكدت مقاومة أي ملمح أجنبي في التعليم المصري لتحويل المدارس الاجنبية إلى مدارس خاصة عام

١٩٥٨ والتي كان عليها أن تستخدم اللغة العربية كوسيلة للتعليم وأصبحت تتبع وزارة التربية والتعليم في مناهجها وتم جمعها جميعًا تحت مسمى "**المعاهد القومية**".

والرأي هنا أن **الاصلاح الزراعي** بما أحدثه من توسيع نطاق الملكية للأرض الزراعية ثم ما كان من الاتجاة **نحو التصنيع** لتحقيق التحرر للاقتصاد الوطني من ربقة الاستعمار الذي كانت المباحثات تدور من أجل خروج الانجليز من قاعدة قناة السويس يونيو ١٩٥٦ ثم يأتي دستور ١٩٥٦ ليؤكد مجانية التعليم العام في المدرسة الابتدائية والثانوية بما نصه في المادة ٤٩ " أن التعليم حق للمصريين جميعًا تكفله الدولة بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات التربوية والثقافية والتوسع فيه تدريجيًا" وفي المادة ٥٠" تشرف الدولة على التعليم العام وينظم القانون شؤونه وهو في مراحله المختلفة بمدارس الدولة بالمجان". إذا كان للتوسع في إنشاء المدارس وخاصة في القرى والتي كان منها **مدارس مشتركة تجمع البنات والبنين** في حالة ما إذا كانت القرية لا يوجد بها أعداد كافية من البنات تسمح بإنشاء مدارس إعدادية أو ثانوية مستقلة لهما. ومع تحسن أحوال الفلاح والطبقة العاملة مما كان له أثر بالغ في التأسيس للطبقة الوسطى التي حملت مشعل النهضة وتقدم وإرتقاء المجتمع، كما أن الاهتمام بالتصنيع كان له دوره في إتاحة فرص عمل لكثير من الشباب من الجنسين الذين تعلموا ومن خلال قوانين العمل كان ضمان حقوقهم الوظيفية.

ومن ثم كان إقرار مجانيه التعليم حتى التعليم الجامعي ومع قرارات التحول الاشتراكي يأتي دستور ١٩٦٤ في إلغاء المصروفات الجامعية فقد جاء في المادة ٣٩ من هذا الدستور ما نصه" تشرف الدولة على التعليم العام وينظم القانون شؤونه وهو بجميع مراحله المختلفة في مدارس الدولة وجامعاتها بالمجان".

لقد كان لتبنى الاتجاه نحو العدالة الاجتماعية تأثير كبير في سياسة التعليم بمصر؛ حيث تم التوسع في الالتحاق بالمدارس الموحدة فيما تقدمه لتلاميذها، وغني عن القول أن العدوان العسكري الأجنبي على مصر ترك فرصًا قليلة ومحدودة للإنفاق على التعليم . **وامتد الاصلاح إلى التعليم الديني في الأزهر**؛ حيث صدر قانون عام ١٩٦١؛ حيث أضيفت إليه الكليات المدنية مثل الطب والهندسة وغيرها من التخصصات **كما أتيح للفتيات لأول مرة** الالتحاق به وخاصة التعليم الجامعي.

ورغم نكسة ١٩٦٧ ونتائجها القاسيه تم التوسع فى الجامعات فأنشأت مع بداية السبعنيات الجامعات الإقليمية فى البداية ملحقة كفروع للجامعات الثلاث الكبرى القاهره و الأسكندريه وعين شمس حتى تكتمل ويتم استقلا لها وبهذه المحاولة الجاده تم التوسع وزيادة أعداد الملتحقين بالجامعات ولتصبح الجامعات الموزعة على أقاليم مصر عشر جامعات في جميع

أنحاء الوطن بدلاً من الثلاث جامعات الشهيرة وبهذا يكون العمل من أجل زيادة أعدد الملتحقين بالجامعات امر حقيقة واقعة. وقبل هذا ومعه تم إنشاء المراكز البحثية وتطوير المستشفيات الجامعية وعلى المستوى الثقافي انشأت الهيئة العامة لقصور الثقافة كما تم إنشاء أكاديمية للفنون لتضم المعاهد العليا للمسرح والنقد والبالية والأوبرا والموسيقى والفنون الشعبية مع رعاية الآثار والمتاحف ودعم المؤسسات الثقافية.

ويلخص الرؤية للتعليم وأهميته بكل مراحله لأبناء وبنات مصر دونما تفرقة ما جاء في الميثاق الوطني ١٩٦٢" **إن أجيالاً متعاقبة من شباب مصر لُقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة. وإن التعليم لم تعد غايته إخراج موظفين للعمل في مكاتب الحكومة؛ ومن هنا فإن مناهج التعليم في جميع الفروع ينبغي أن تعاد دراستها ثورياً؛ لكي يكون هدفها هو تمكين الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة** "(الميثاق الوطني).

والذي أكد على أهمية التعليم وخاصة الجامعي وأدى إلى تدافع المصريين نحوه هو ما صدر من **قوانين القوى العاملة بشأن تعيين الخريجين** في وظائف الدولة مما أدى إلى أن يترجم بالفعل النظرة إلى الشهادة بأنها جواز المرور للحصول على وظيفة حكومية مضمونة. كما تشكلت ثقافة جديدة في المجتمع أيضاً تجاه التعليم؛ حيث أصبح المجتمع المصري في تلك الفترة في **سباق مستمر نحو التسلح بالتعليم،** ولم تكمن أهمية الوظيفة في قطاع الحكومة في ذلك الوقت عند المرتب الذي يتيح جنيهات معدودة وإنما تكمن في **المكانة الاجتماعية** التي يكتسبها الخريج في نظر العائلة والأهل والأصدقاء. و هذا يفسر أيضًا توجه الثورة إلى زيادة أعداد الجامعات والملتحقين بها في مصر كما سبقت الإشارة.

وقد كان لهذا الاهتمام بالتعليم في ذلك الوقت دلالات واضحة برزت في حجم الإنفاق عليه؛إذ ارتفع حجم المنفق على التعليم من ١٢.٢٤% عام ١٩٥٢ /١٩٥٣ ليصل إلى نسبة(١٦%) عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ من جملة ميزانية الدولة وهي أعلى ميزانية حظي بها قطاع التعليم في تلك الفترة، وإن كانت قد تراجعت في بعض الفترات من ١٩٦٠ – ١٩٧١ إلا أنها كانت في الغالب تدور حول نسبة (١٤%) وهي نسبة مرتفعة أيضا بالمقارنة بالميزانيات اللاحقة (المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، ١٩٨٥)، وقد انعكس اهتمام الدولة بالإنفاق على التعليم والتوسع فيه أيضاً ازدياد وعي الناس بأهمية التعليم؛ حيث بدا ذلك واضحاً في تطور أعداد الملتحقين بالتعليم في كافة مراحله وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (١) تطور أعداد التلاميذ والطلاب المقيدين بالمراحل التعليمية المختلفة

الفترة الزمنية	المرحلة الابتدائية	المرحلة الإعدادية	المرحلة الثانوية	التعليم الفني	دور المعلمين والمعلمات	المعاهد العليا	التعليم الجامعي
١٩٥٣-١٩٥٢	١٥٤٠٢٠٨	٣٦٥٨٣٦	١٨٧٧١٣	٣٨٤٩٦	٢٠١٤٠	٢٩٠٣	٤١٧٣١
٧١-٧٠	٣٧٨٠٨٣٣	٨٧٠٦٥٧	٣١٧٥١١	٢٧٢٢٦٢	٢٥٥٩٥	٣٩٦٨٧	١٧٧٨١٣

المصدر: (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥، ١٠٥)

فما قدمته الثورة منذ البداية على مستوى الكم والكيف في التعليم لا يمكن إنكاره والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– الاهتمام بالتعبئة الوطنية بإدخال التربية العسكرية للبنات والبنين في المدارس بعد حرب ١٩٥٦:

- التوسع في بناء المدارس،
- إنشاء المراكز البحثية وأكاديمية الفنون،
- إنشاء الجامعات الإقليمية،
- مضاعفة أعداد الطلاب في المدارس والجامعات،
- التوسع في تعليم البنات،

ويعد من أهم حسنات الثورة التوسع في تعليم البنات فقد كن شبه محرومات من التعليم إذ لم يكن يتعلم سوى بنات الطبقات القادرة والوسطى العليا وبنقلة نوعية زادت أعداد البنات في التعليم بعد الثورة ست أمثال العدد قبلها.

والخلاصة أنه بفضل مجانية التعليم الحقيقية والجامعي خاصة وصل أبناء الفلاحين من الطبقات والفئات المقهورة إلى مراكز متقدمة في مواقع الدولة **وساهموا في قيادة عملية التنمية في المصانع والجامعات ودوائر الدولة المختلفة ليس في مصر فقط ولكن في الوطن العربي ككل**؛ فالثورة وما جاءت به من مبادئ تعبر عن **ولاء حقيقي للجماهير المصرية.** فإتاحة فرص التعليم مع الثورة وزيادته بصورة مضطردة أدت إلى إحداث حراكًا إجتماعيًا من نوع حراك الطبقات الدنيا والوسطى تأسيسًا لمبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ويعتبر الاهتمام بالعدالة والمساواة في فرص التعليم كما كان واضحًا بإنشاء مكتب التنسيق بالجامعات عام ١٩٥٥/١٩٥٦رؤية تبررها الأخلاقيات والقيم الاكاديميه وإلى حد ما والذي مايزال معياره الأساسي وهو مجموع الدرجات وحتى الآن **أعدل المعايير الظالمة.**

وربما كان التوسع في التعليم المجاني والتوسع في بناء المدارس في القرى من الأسباب الأساسية التي دفعت الأسرة المصرية إلى أن تسمح لبناتها بالالتحاق بالتعليم وخاصة الجامعي بعد أن كانت الأسرة تفضل أن تنفق من دخلها القليل على تعليم الذكور دون الإناث على اعتبار أن النظرة الاجتماعية للبنات كانت تتحدد فى أن مستقبلهن يرتبط بالزواج وتكوين الأسرة في حين أن الرجل هو المسؤول عن الإنفاق على الأسرة. وهنا لابد من وقفة لتأمل:

انطلاقة المرأة المصرية كأحد ملامح الحراك الاجتماعي بعد ثورة يوليو ١٩٥٢:

مرة أخرى تأتى الإشارة إلى الخديوي إسماعيل أول من أتاح الفرص لتعليم المرأة فقد أنشأ في القاهرة أول مدرسة للفتيات وهي المدرسة السيوفيه للبنات ١٨٧٣ والتي عرفت فيما بعد بالمدرسة السنية فكانت المدرسة الأولى من نوعها في العالم العربي؛ والتي افتتحها بإرسال بناته زينب وفاطمة إليها، وجاءت فكرة إنشاء هذه المدرسة عقب صدور كتاب «المرشد الأمين للبنات والبنين» في سنة ١٨٧٢ للشيخ رفاعة رافع الطهطاوي والذي طرح فيه بقوة قضية تعليم الفتاة وقد بدأت الدراسة فيها بخمس تلميذات، و زاد الاقبال حتى وصل العدد إلي ٢٨٦ تلميذة من سن ٧-١١ سنة خلال ٦ شهور.

ومهما كان الرأي فمنذ قرن من الزمان تقريبًا تقوم المرأة بدور متزايد على المسرح السياسي في مصر ولا ننسى في هذا المقام موقف قاسم أمين في بداية القرن العشرين والدعوة التي تبناها لتحرير المرأة، وبالرغم من ذلك ظل تعليم المرأة محدوداً طوال القرن التاسع عشر وظل أيضاً دخول المرأة في سوق العمل قاصرًا على إتاحة الفرصة لها للخروج إلى حقول القطن؛ حيث تشتد الحاجة لجنيه وبالتالي للأيدي العاملة متدنية الأجر في الريف في فترة الاستعمار البريطاني وبعده، لكن مع الحركة الوطنية في نهاية الحرب العالمية الأولى بقيادة سعد زغلول و شاركت المرأة في ثورة ١٩١٩ وخاصة مع حزب الوفد واللائي طالبن بحق المرأة في مشاركة الرجل في الدستور. و بظهور الاتحاد النسائي الذي شكلته مجموعة من نساء الطبقة العليا والوسطى عام ١٩٢٣ ازدادت المطالبات بتحسين أوضاع المرأة، وفي دستور عام ١٩٢٣ تأكد حق المساواة والحرية والحقوق الاجتماعية والديمقراطية والحرية للجميع، وبقدوم موجة التصنيع في الثلاثينيات كانت كثيرات من نساء الطبقة الوسطى قد حصلن على التعليم بل والتحقت خمس طالبات بالجامعة لأول مرة؛ من ثم حاولت الدولة الوطنية أن تجذب نساء هذه الطبقة إلى العمل بميادين التعليم والصحة والتي كانت تعمل فيها الأجنبيات لكن مع ذلك ظلت قوة العمل النسوية محدودة بفعل معارضة بعض المحافظين لإدخال النساء المصريات في سوق العمل بحجة أن المكان الطبيعي للمرأة هو المنزل ورعاية الأولاد(رمسيس، ٢٠٢٠، ١٨٦، ١٨٧).

هكذا ارتبط تعليم المرأة قبل الثورة ودخولها سوق العمل من خلال التعليم أيضاً بالموروثات الثقافية للمجتمع المصري، لكن ما حدث بعد الثورة حسن كثيراً من تلك الأوضاع خاصة فيما يتعلق بمسألة تعليمها؛ حيث أن المجانية التي لم تقف عند حدود الطبقة أو النوع أسهمت في إقبال المجتمع على تعليم المرأة مثلما أقبل على التعليم بوجه عام، كما أن الأمر لم يقف عند مستوى تعليمي معين بل إن امتداد المجانية إلى التعليم الجامعي عام ١٩٦٢

والتيسيرات المالية التي قدمتها الدولة كصندوق القروض من خلال بنك ناصر الاجتماعي لطلبة وطالبات الجامعات والمعاهد العليا وتخصيص المنح الدراسية للمتفوقين والمتفوقات كانت كلها عوامل ساهمت في زيادة إقبال الإناث على التعليم الجامعي مثلما أقبل عليه الذكور (الساعاتي، ١٩٨٠، ١٣٥).

وقد كان للتحسن الذي طرأ على الوضع التعليمي للمرأة في تلك الفترة مردودة على دخولها هذه المرة لسوق العمل من خلال ما حصلته من تعليم وقد دعمتها الدولة في ذلك أيضًا. فمتطلبات التنمية الجادة التي كانت بحاجة لقوة عمل جيدة التعليم والتدريب بغض النظر عن النوع أسهمت في تطوير أوضاع المرأة؛ حيث منح قانون العمل المصري ١٩٥٩ النساء الحق في العمل كما وفر لهن حماية اجتماعية خاصة مثل أجازة الأمومة لمدة خمسين يوماً بأجر كامل والاشتراط على المؤسسات التي تعمل بها أكثر من مائة امرأة أن توفر خدمات رعاية نهارية لأطفالهن، هذا بالإضافة إلى ما كفله النظام من عمل لكل خريجي الدبلومات والجامعات بصرف النظر عن النوع، كل هذا أدى إلى تطور اندماج المرأة في القطاع الرسمي للاقتصاد سريعاً في هذه الفترة كما ساهم أيضا في استقلال النساء اقتصادياً عن أسرهن بما وفرته لهن الدولة من عمل وخدمات اجتماعية(رمسيس، ٢٠٢٠، ١٨٧ – ١٨٨). ويمكن القول أنه في ظل هذا الوضع الاقتصادي الآمن الذي كفلته الدولة في تلك الفترة للمرأة والمزايا الاقتصادية التي قدمت لها من عائد تعليمها كضمان حق العمل بعد التخرج والحقوق الأخرى التي ذكرت سابقاً؛ فإنه حدث تطور ملحوظ في إقبال المجتمع على تعليم المرأة وهو ما يبدو واضحاً في تطور أعداد الملتحقات للمراحل التعليمية المختلفة من ١٩٥٢ – ١٩٧٠ والتي يعرضها الجدول التالي:

جدول (٢) أعداد الملتحقات للمراحل التعليمية المختلفة من ١٩٥٢ –١٩٧٠

المراحل التعليمية رسمي، خاص، أزهري	المرحلة الابتدائية	المرحلة الإعدادية	المرحلة الثانوية	التعليم الفني	دور المعلمات	المعاهد العليا والجامعات
١٩٥٣/١٩٥٢	٥٤١٧١٢	٧٢٤٦٢	٢٥٨٨١	٩٠٩٤	١٠٠٥٦	٤٧٦٢
١٩٧١/١٩٧٠	١٤٣١٢٦٤	٢٧٥١٥٨	٩٦١٧٠	٨٣٧٢١	١١٥٨٣	٥٧٦٨٠

نماذج من الرائدات في المواقع السياسية والتعليمية والثقافية في مصر بعد ثورة يوليو:

حظيت المرأة عمومًا بعناية الثورة ورعايتها وجاءت الخطوة الأساسية في دستور ١٩٥٦ والذي اهتم بإعطاء المرأة المصرية حقوقها السياسية وإبراز دورها الذي تقوم به في المجتمع والأسرة وبإقرار دستور ١٩٥٦ لحقوق المرأة السياسية دخلت البرلمان لأول مرة في تاريخ مصر الحديث وذلك في المعركة الانتخابية في برلمان ١٩٥٧حيث ترشحت ثمان نساء وفازت

منهن إمرأتان لأول مرة في البرلمان وهن راوية عطية عن القاهرة وأمينة شكري عن الاسكندرية وفي برلمان ١٩٦٤ فازت المرأة بثمان مقاعد من ٣٦٠ مقعدًا بنسبة ٢.٣% ومن هنا استمر ترسيخ مفهوم مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية (OECD, 2018).

وإذا كان لنا أن نتوقف أمام ما حصدته المرأة سياسًا وبترسخ مفهوم المشاركة في كافة مجالات الحياة بالنسبة للمرأة يمكن الإشارة إلى عديد من اللائي تقلدن مناصب لأول مرة في تاريخ مصر منهن:

- **راوية عطية:** فقد سبقت الإشارة إلىها كأول إمراة في مصر والبلاد العربية تصبح عضوًا للبرلمان وهي أيضًا أول سيدة تعمل بالعمل العسكري فكانت أول ضابطة بالجيش المصري وذلك بعد العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ ووصلت إلى رتبة نقيب وفي أكتوبر ١٩٧٣ أصبحت رئيسة لجميعة أسر الشهداء والجنود ولقبت بأم المقاتلين الشهداء.
- **فاطمة عنان:** وعملت كمدرسة حتى وصلت إلى وكيل وزارة التعليم وهي أول سيدة تنتخب عضوًا بنقابة المعلمين ١٩٥٥ وأصبحت أول نقيبًا للمعلمين منذ نشأتها ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨١ أي أنها استمرت في موقعها ٢٥ عامًا ولقبت بأم المعلمين.
- **أمينة السعيد:** وهي أول رئيس تحرير لمجلة المصور وعضو منتخب في مجلس إدارة نقابة الصحفيين ١٩٥٥ وأول سيدة تتولى منصب وكيل نقابة الصحفيين كما أصبحت بعد هذا عضوًا بمجلس الشورى. فقد كانت أمينة السعيد ضمن أول دفعه تضم فتيات بجامعة فؤاد الأول ١٩٣١ وهي أيضًا أول سيدة تتولى رئاسة تحرير مجلة حواء التي صدرت ١٩٥٤ ومن ثم تعتبر من الرائدات في مجال حقوق المرأة.
- **الدكتوره حكمت أبوزيد:** عادت من بعثة في إنجلترا عام ١٩٥٥ وعملت بكلية البنات وفي عام ١٩٦٢ اختيرت عضوًا للجنة التحريرية للمؤتمر القومي وخاضت مناقشات حول الميثاق وتم تعينها كأول وزيره مصرية للدولة للشؤون الاجتماعية.

واستمرارً لما قدمته ثورة يوليو من مكاسب فقد عملت المرأة مذيعة في التلفزيون المصري منذ إنشائه عام ١٩٦٠ وفاق عددهن الرجال وتصدرن المشهد وكانت آمال فهمي أول من تعمل رئيسة لمحطة إذاعة الشرق الأوسط عام ١٩٦٤ وكذلك السيده صفيه المهندس التي تولت رئاسة الإذاعة المصرية عام ١٩٧٦، وغيرهن مما يصعب حصره ومن الجدير بالذكر أن المرأة أيضًا دخلت الأزهر لأول مرة وذلك نتيجة لتعديل قانون الأزهر عام ١٩٦١ سمح للمرأة بالإنضمام بالتعليم الأزهري حتى الجامعة.

كانت هذه بعض نماذج من النساء الرائدات الأوائل اللائي تقلدن مناصب سياسية ومواقع نقابية لأول مرة وتوالى هذا؛ حيث نشأ أول إتحاد عمالي نسائي للمرأة، ولأول مرة تشارك المرأة في المجلس الاستشاري للعمل والعمال،كما شاركت ولأول في المجلس التعاوني للمديرين.

كانت هذه بداية الطريق أمام المرأة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ واستمرت تتقلد مواقعها في الحياة العامة في كل مجالاتها وتتزايد نجاحاتها وإضافاتها للمجتمع المدني والسياسي والاقتصادي بمصر. مما يوضح ان حدوث طفرة في تعليم البنات أدى إلى دخول النساء كافة مجالات الحياة وسوق العمل بعد فترة من سنوات الثورة الأولى **فللعدالة الاجتماعية أوجه كثيرة وللحراك الاجتماعى ملامح متعدده.**

يتضح من كل ما سبق أن ماحدث بعد ثورة٢٣ يوليو ١٩٥٢أخذ شكلاً تنمويًا متعدد المجالات فالحديث عنها يعني من وجهة النظر هنا يؤكد أنه كان تحسن نوعي وكمي أو هما معًا فهذه الثنائية تعني أن الكم ليس بالضرورة ضد الكيف بل قد يصبح الكم غاية في الأهمية وكذلك الكيف لأن كل منهما كان مطلبًا ثوريًا من أجل تكوين مجتمعات نشطة ومستدامة مؤسسة على العدالة الاجتماعية والاحترام المتبادل وتذويب الفوارق وتغيير بنية القوى لتقليل الحواجز في المجتمع الواحد. ويكمن ذلك كله أساسًا في **التعليم** أي البشر والبنية الثقافية في المجتمع. وهذا يؤكد أن إجراء إصلاحات وتغييرات في التعليم من أجل تحقيق العدالة والإنصاف يحتاج إلى **رجل دولة قوي** يمكنه أن يقود الإتجاه تطوير وتحسين السياسات التعليمية لصالح المواطن والوطن معًا وما قامت به **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبقيادة الرئيس جمال عبد الناصر** يؤكد أنه لولا إصراره على تطبيق رؤيته في العدالة الاجتماعية ما كان إختياره للتعليم كأداة رئيسية للحراك الاجتماعي على إمتداد الفترة من ١٩٥٢ وحتى رحيله عن دنيا البشرفى نهاية ستينيات القرن الماضي.

وتخبرنا الصفحات السابقة أن الخدمة التعليمية هي أحد الخدمات العامة الإجبارية التي لا يجوز التنصل منها بإعتبارها أحد أركان سيادة الدولة وأمنها القومي؛ فالتعليم مرفق وطنى إجباري تتبناه الدولة التي تسعى إلى تحسين أحوال مواطنيها والإنطلاق إلى الأمام والسريع في كافة مجالات الحياة فى خضم عالم يرتكز على التقدم العلمي وتطبيقاته سريعة التغير.

المراجع

أمين، جلال(٢٠٠٩): **ماذا حدث للمصريين: تطور المجتمع المصري في نصف قرن ١٩٤٥–١٩٩٥**، ط٨، دار الشروق، القاهرة.

الدسوقى، عاصم (٢٠٠٧): **كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤–١٩٥٢**، دار الشروق، القاهرة.

رمسيس، نادية (٢٠١٠): **الاقتصاد السياسي لمصر: دور علاقات القوة فى التنمية**، ترجمة مصطفى قاسم، المركزالقومى للترجمه، القاهرة.

الساعاتي، سامية (١٩٨٠): "**دور المثقفات المصريات في التغير الاجتماعي: بحث اجتماعي تاريخي**" المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مج ١٧، العدد ١، القاهرة.

المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية (١٩٨٥): المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصرى (١٩٥٢– ١٩٨٠)، **المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية**، مجلد ٩(التعليم)، القاهرة.

الميثاق الوطنى: متاح على
http://nasser.bibalex.org/Speeches/SpeechesAll.aspx?CS=0&lang=ar

Bélanger, Paul (2015). **Self-Construction and Social Transformation: Lifelong, Life wide and Life-Deep Learning**, UNESCO, Institute for Lifelong Learning, Hamburg.

Dunne, James Heyworth (1939). **An Introduction of modern Egypt**, Luzac and Company ,London.

Ibrahim, Ali S.(2010). **The politics of educational transfer and policymaking in Egypt**, UNESCO IBE
(PDF) The politics of educational transfer and policymaking in Egypt (researchgate.net)

OECD (2018). Women's Political Participation in Egypt Barriers, opportunities and gender sensitivity of select political institutions, july.

Radwan, Abu al-Futouh Ahmad (1951). **Old and new forces in Egyptian education: Proposals for the reconstruction of the program of Egyptian education in the light of recent cultural trends**, New York: Bureau of Publications, Teachers College, Columbia University, United states.

Slowey, Maria (2016). **Comparative Adult Education and Learning Authors and Texts**, Firenze university press, Italy.

Vatikiotis, P.J.**(**1969).**The Modern History Of Egypt,** London.